Document: EB 2022/135/R.7
Agenda: 6(a)
Date: 29 March 2022
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تفويض دائم بالصلاحيات للموافقة على الانحرافات عن سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات وأداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett
مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة

روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في التوصية الواردة في الفقرة 9 والموافقة عليها. وتبقى الأحكام المتبقية على النحو الوارد في الوثيقتين EB 2018/125/R.37/Rev.1 وEB 2018/125/R.38 على حالها دون تغيير.

أولا- المقدمة

1- وافق المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018 على سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات وأداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات.[1] وقد بدأ العمل بكليهما لتعزيز أداء تنفيذ المشروعات والفعالية الإنمائية من خلال تعزيز المرونة والسرعة في التصدي للتحديات خلال تنفيذ المشروعات.

2- واستجابة لأثر جائحة كوفيد-19 على المزارعين الريفيين والمجتمعات المحلية الريفية، والسياسات التي اعتمدتها البلدان نتيجة لذلك، وافق المجلس التنفيذي على تفويض بالصلاحيات محدد زمنيا إلى رئيس الصندوق للموافقة على الانحرافات عن سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات وأداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات. وجرى تمديد هذا التدبير الاستثنائي حتى دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2022، وهو يشير إلى ما يلي:

(1) **سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات**: (أ) إعادة تخصيص المبالغ من المُلغيات بما يتجاوز فترة 12 شهرا متتاليا من تاريخ الإلغاء وإعادة الالتزامات بالمبالغ من المشروعات التي يتبقى فيها أقل من سنة واحدة على موعد الإنجاز؛ (ب) الإلغاء الإلزامي لمخصصات أي مشروع إذا لم يبدأ سريان مفعول اتفاقية التمويل خلال 18 شهرا من موافقة المجلس التنفيذي أو إذا لم يبدأ صرف التمويل خلال 18 شهرا من تاريخ بدء سريان مفعول اتفاقية التمويل.

(2) **أداتا التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات**: الإعفاء من القاعدة التي تتطلب الموافقة على أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات قبل ستة أشهر على الأقل من موافقة المجلس التنفيذي على المشروع.

3- ويجري تقديم هذه الوثيقة استجابة لطلب المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2021.[2] وهي تصف الدروس المستفادة من تطبيق التفويض بالصلاحيات (انظر القسم ثانيا). وتبين هذه الدروس قدرة الصندوق على الاستجابة بسرعة للصعوبات التي يواجهها المقترضين/المتلقين في التزامهم بالمواعيد النهائية التي حددتها السياسة/الأداتان خلال جائحة كوفيد-19. وفي حين أن الصندوق طبّق التفويض بالصلاحيات المحدد زمنيا بحذر وعلى أساس كل حالة على حدة، فإن التجربة المكتسبة حتى الآن تشير إلى أن البرامج القطرية للصندوق ستستفيد من تحسين الأداء إذا ما أصبح التفويض بالصلاحيات تدبيرا دائما.

ثانيا- الدروس المستفادة

4- منذ اعتماد التفويض بالصلاحيات المحدد زمنيا في مارس/آذار 2020، تلقى رئيس الصندوق طلبا واحدا خاصا بانحرافات عن أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات: شرط الموافقة على المقترحات قبل 6 أشهر على الأقل من الموافقة على المشروع المرتبط بها. أما بالنسبة لسياسة إعادة هيكلة المشروعات، فإن الانحرافات الأربعة التي جرت معالجتها حتى الآن تشير إلى جانبين اثنين: (أ) قاعدة الإلغاء التلقائي إذا لم يوقع الطرف الآخر على اتفاقية التمويل خلال 18 شهرا؛ (ب) قاعدة الـ 12 شهرا التي تقضي بإعادة الالتزام

[1] انظر الوثيقتين EB 2018/125/R.37/Rev.1 وEB 2018/125/R.38 .

[2] انظر الوثيقة EB 2021/134/R.37.

بالموارد الملغاة في مشروعات جارية حسنة الأداء أو مشروعات مصمَمة حديثا في البلد نفسه. وترد فيما يلي الدروس المستفادة من التطبيقات الحديثة للإعفاءات.

5- وفي إكوادور،[3] قام الصندوق بالإعفاء من قاعدة الـ 12 شهرا بموجب سياسة إعادة هيكلة المشروعات للتمكين من إعادة الالتزام وتحويل الأموال الملغاة من مشروعين جرى إلغاؤهما إلى مشروع مصمم حديثا. ولولا هذا الإعفاء، لما تمكنت الحكومة من الموافقة على طلب إعادة استخدام الأموال الملغاة خلال الإطار الزمني المحدد بفترة 12 شهرا. وعلى نفس المنوال، كان الإعفاء يعني أن الصندوق يمكنه أن يدعم الحكومة في إعادة هيكلة الحافظة القطرية ومواصلة العمليات خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن إكوادور لن تتلقى موارد من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أو آلية الحصول على الموارد المقترضة خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

6- وفي تونغا، وبسبب الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والإيرادات الحكومية والانكماش المحتمل للتحويلات المالية الخارجية، اضطرت الحكومة إلى أن توقف مؤقتا التمويل الإضافي للصندوق البالغ 4.5 مليون دولار أمريكي لمشروع الابتكار الريفي في تونغا – المرحلة الثانية[4] من أجل إتاحة الوقت لعرض ميزانية الدولة على البرلمان.

7- وبعد تأكيد وزارة المالية في تونغا بأنه ستجري مناقشة قرض الصندوق في الدورة البرلمانية في شهر يونيو/حزيران 2021، قام رئيس الصندوق بالإعفاء من الحد الأقصى البالغ 18 شهرا لبدء نفاذ اتفاقية التمويل الذي تحدده سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات، ومدّد بذلك الإطار الزمني ليصبح 24 شهرا اعتبارا من تاريخ موافقة الصندوق. وقد سمح التفويض بالصلاحيات المحدد زمنيا للصندوق بالمضي قدما في الإعفاء بطريقة مرنة وفي الوقت المناسب وتجنب عمليات الموافقة التي تستغرق وقتا طويلا مع ما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية.

8- وبالنسبة لمدغشقر، جرت الموافقة على مشروع دعم الانتعاش والقدرة على الصمود في مناطق الجنوب الثلاث كعملية استجابة للطوارئ في ديسمبر/كانون الأول 2021. وفي فبراير/شباط 2022، طلبت حكومة مدغشقر التمويل المسبق بموجب أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات. ومع التفويض بالصلاحيات المحدد زمنيا، جرى الإعفاء من قاعدة الستة أشهر الخاصة بأداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات بعد استعراض داخلي دقيق، ومع مراعاة حالة الطوارئ في البلاد والعمليات الحكومية المطولة. وباختصار، فإن السرعة التي أتيح بها التمويل المسبق مكنت الحكومة من البدء بسرعة في الإعدادلاستهلال مشروع الطوارئ الهام هذا.

فوائد التفويض بالصلاحيات

(1) في حين حافظت الإدارة على نفس الاستعراض الداخلي الصارم لامتثال المقترحات، سمح التفويض بالصلاحيات بعملية موافقة أسرع على الإعفاءات الاستثنائية. وسمح ذلك لأفرقة الصندوق القطرية بمتابعة البلدان المقترضة/المتلقية ودعمها بشكل أفضل في تنفيذ المشروعات.

(2) وساعدت هذه العملية المسرّعة بموجب التفويض بالصلاحيات المحدد زمنيا البلدان المقترضة/المتلقية في مواجهة التحديات غير المتوقعة؛ على سبيل المثال عملية التصديق على اتفاقية تمويل الصندوق. وسمحت كذلك بإعادة هيكلة حافظة الصندوق بحيث يمكن استخدام جميع الموارد المخصصة والمعاد تخصيصها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على الرغم من القيود الزمنية.

---

[3] مشروع الشراكات الشمولية في سلاسل القيمة. نظام المنح والمشروعات الاستثمارية رقم 2000001491 - رقم القرض 2000001754 - رقم المنحة 2000001755: إلغاء وإعادة استخدام الأموال الملغاة لمشروع جديد.

[4] رقم القرض 2000003151؛ رقم المنحة 2000003150، جرت الموافقة عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بشروط إطار القدرة على تحمل الديون (قرض بنسبة 20 في المائة).

(3) وأخيرا، كان عدد الإعفاءات صغيرا إلى حد كبير. ولكن العملية المعيارية كانت ستولد عملا إضافيا بالنسبة للمجلس التنفيذي وكانت ستترتب عليها تبعات على صعيد الميزانية فيما يخص الحاجة إلى ترجمة وثائق إضافية وتحريرها. وبالتالي، يمكن اعتبار التفويض بالصلاحيات إلى رئيس الصندوق أداة فعالة للمساهمة في كفاءة الصندوق وسرعته في خدمة الدول الأعضاء.

ثانيا ـ التوصية

9- بالنظر إلى الدروس المستفادة الواردة أعلاه، ولتجنب تمديد جديد للتفويض بالصلاحيات المحدد زمنيا، فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى تفويض رئيس الصندوق بصورة دائمة بصلاحية الموافقة على الانحرافات عن سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات وأداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات، بما يشمل ما يرد أدناه:

(1) **سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات**: (أ) إعادة تخصيص المبالغ من المُلغيات بما يتجاوز فترة 12 شهرا متتاليا من تاريخ الإلغاء وإعادة الالتزامات بالمبالغ من المشروعات التي يتبقى فيها أقل من سنة واحدة على موعد الإنجاز؛ (ب) الإلغاء الإلزامي لمخصصات أي مشروع إذا لم يبدأ سريان مفعول اتفاقية التمويل خلال 18 شهرا من موافقة المجلس التنفيذي أو إذا لم يبدأ صرف التمويل خلال 18 شهرا من تاريخ بدء سريان مفعول اتفاقية التمويل.

(2) **أداتا التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات**: الإعفاء من القاعدة التي تتطلب الموافقة على أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات قبل ستة أشهر على الأقل من موافقة المجلس التنفيذي على المشروع.